

موريتانيا تتبنى الحياد الإيجابي في ملف الصحراء المغربية

محمد ماموني العلوي

“قفزة مهمة إلى الأمام خلال السنوات الأخيرة”، مشددا على وجود إرادة وتوجهات سياسية من قاضي البلدين للدفع قدما بالعلاقات بين المغرب وموريتانيا.

وسبق أن أشار ولد الغزواني في تصريح سابق إلى أن “موقف بلاده من النزاع في إقليم الصحراء لن يتغير، وهو من ثوابت السياسة الخارجية للبلد”، موضحا أن “وجهة نظر موريتانيا تكمن في الاعتراف بجهة البوليساريو وتبني الحياد الإيجابي”.

وتوقع الطيار أن تراجع نواكشوط موقفها الذي تسميه بالحيادي بناء على التطورات التي حصلت في ملف الصحراء خاصة بعد قضية الكركرات وطريقة المغرب في حسم الأزمّة، واختفاء المنطقة العازلة التي كانت تفصل البلدين، وإعلان المغرب عن عزمه إعادة إعمار منطقة لكويرة على الحدود مع موريتانيا، وعلى ضوء الاعتراف الأميركي بـمغربية الصحراء وتوسيع نفوذ المغرب داخل الاتحاد الأفريقي.

وربط الطيار مراجعة موريتانيا لموقفها الذي تسميه بالحيادي في ملف الصحراء المغربية بتطور الروابط الاقتصادية والتجارية التي تجمع البلدين لتصبح أكثر قوة ومتانة وتتجاوز عقدة الماضي.



محمد ولد الشيخ الغزواني
يجب استخدام هذا
الحياد لمحاولة التوفيق
بين وجهات النظر

ويقول مراقبون إن على موريتانيا استغلال هذا التقارب وعدم الارتئاس إلى أجندة تدعم بوليساريو والطرح الانفصالي لأن ذلك يعمل على تعطيل العلاقات.

ويعتبر المجال الاقتصادي موضع اهتمام الجانب الموريتاني الذي يسعى للاستعانة بالخبرة المغربية الرائدة على الصعيد القاري، وهو ما كان موضع مباحثات بين الطرفين خصوصا في ما يتعلق بالشراكة التجارية في القارة الأفريقية.

وأجرى وفد برلماني موريتاني محادثات سياسية واقتصادية مهمة مع مسؤولين مغاربة خلال شهر يوليو من أجل الدفع بالشراكة المغربية – الموريتانية في المجالات الحيوية مثل الزراعة والصيد البحري والتصنيع والتجارة المشتركة.

وأعرب رئيس الحكومة سعد الدين العثماني عن “استعداد المغرب الدائم لتقاسم الخبرات التي راكمها والتجارب الناجحة في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع الدول الإفريقية الشقيقة ومنها موريتانيا، وسعيه لمواكبة ودعم التنمية في القارة الإفريقية عبر مجموعة من البرامج والمشاريع والاستثمارات”.

الرباط - أكد الرئيس الموريتاني محمد ولد الشيخ الغزواني تبني بلاده للحياد الإيجابي في ملف الصحراء المغربية في خطوة تكشف تطورا في مسار العلاقات بين البلدين على ضوء التطورات التي تشهدها المنطقة خاصة بعد توسع الاعتراف الدولي بمغربية الصحراء، فيما يستمر التثديد بانتهاكات جبهة البوليساريو الانفصالية.

وأوضح ولد الغزواني في حوار مع مجلة “جون أفريك” السبت أن “الحياد هو الموقف الذي تبنته موريتانيا منذ خروجها من النزاع، حيث رغبت في الحفاظ على علاقات جيدة مع جميع الأطراف”.

وتابع الغزواني “يجب استخدام هذا الحياد الإيجابي لمحاولة التوفيق بين وجهات النظر وإيجاد حل”.

ووصف العلاقات الموريتانية – المغربية بأنها “مثالية”، وأن مباحثاته مع العاهل المغربي الملك محمد السادس “كانت متعددة سواء عبر المراسلات أو التحدث هاتفيا”، مضيفا أنه تم تكليف “مصلحة دبلوماسية بتنسيق تنظيم تبادل الزيارات” بينهما.

ويلاحظ المتابعون تحسن العلاقات بين البلدين بشكل ملحوظ أعقاب وصول ولد الغزواني إلى سدة الحكم في موريتانيا العام 2019، بعدما شهدت تلك العلاقات توترا وحفاة خلال عهد الرئيس السابق محمد ولد عبدالعزيز.

لكن يبقى ملف الصحراء المغربية امتحانا جديا وحقيقيا للجانب الموريتاني في ظل شكوك في قدرة نواكشوط على تجاوز إرث الرؤساء السابقين في علاقاتهم بالبوليساريو.

وأكد محمد الطيار الخبير المغربي في الدراسات الاستراتيجية والأمنية أن “ما أسماه الرئيس الموريتاني بالموقف الحيادي لا يحمل من حقيقة الحياد غير الاسم، فوضعية موريتانيا من قضية الصحراء المغربية فرضها الرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين نتوة وبالتهديد على موريتانيا”.

وتابع الطيار في تصريح لـ “العرب” أن “هذا الموقف يحتاج إلى تأكيدات سياسية واضحة من الطرف الموريتاني، خصوصا وأنه يستقبل وفود البوليساريو بشكل رسمي ويخاطب إبراهيم غالي في المراسلات الرسمية بصفة الرئيس”.

وأرجأ وزير الخارجية الموريتاني إسماعيل ولد الشيخ زيارة إلى المغرب كانت مقررة في أبريل الماضي بدعوى الحالة الوبائية في البلدين، لكن متابعين للشأن المغربي يرجحون أن السبب هو استياء المغرب من إقدام نواكشوط على استقبال وفد من بوليساريو في القصر الجمهوري في مارس الماضي.

ويرى مراقبون أن موريتانيا حاولت تفسير هذا التصرف وتجاوزه بشكل دبلوماسي من خلال تأكيدات وزير خارجيتها بأن العلاقات الموريتانية – المغربية “صلبة” وأنها عرفت

التونسيون يحملون حركة النهضة المسؤولية عن أزمات البلاد

الحركة تناور بورقة التهدئة وتدعو إلى حوار وطني للخروج من المأزق



طغ الكيل

اعطى عامل النسيج السابق صوته للحركة التي أبدت تمسكها بالهوية العربية الإسلامية ووعدت التونسيين بالأمن والتنمية والعدالة.

ويقول الرجل الأربيعيني العاطل عن العمل منذ عشر سنوات بحسرة “لقد قطعوا الكثير والكثير من الوعود، ولكنها كانت في الحقيقة أكاذيب (...) عملوا من أجل مصالحهم الشخصية فقط، لا شيء أكثر من ذلك”.

وبعد أن كانت النهضة موحدة حول زعيمها راشد الغنوشي، تعاني الحركة من انقسام داخلي في الوقت الحاضر مع استقالة عدد من كوادرها وتبادل أعضائها الانتقادات على الملأ.

وساعات صورة الحركة في مطلع يوليو الماضي عندما أصدر أحد قادتها عبدالكريم الهاروني، في ذروة نقشي وباء كوفيد - 19، إنذارا للحكومة لتسريع تعويض ضحايا الدكاتورية. وهو طلب اعتبره كثير من التونسيين في غير محله في ظل الأزمات التي تشهدها البلاد.

كما تعرضت الحركة إلى ضربة أخرى الأربعاء بالإعلان عن فتح تحقيق في الفساد يستهدفها بناء على شهادات بتلقي تمويل أجنبي لحملتها الانتخابية عام 2019.

ويقسم توفيق بن حميدة الذي ظل مواليا للنهضة منذ الثورة أنه لن يصوت لها بعد اليوم، ويقول تاجر الملابس البالغ من العمر 47 عاماً، “لقد أحنوا رؤوسهم بينما الفساد منتشر في كل مكان في تونس”.

وفي مواجهة خطر التصعيد، يعترف الرجل بأنه يشعر “بالخوف على البلد: لا يريد أن يغرق في الفوضى”.

وفي حين يعبر المجتمع الدولي أيضا عن قلقه من رؤية مهد الربيع العربي يتراجع عن الديمقراطية ويخشى أن يتجه نحو الاستبداد وحتى العنف، يسود الهدوء في تونس في الوقت الحالي.

وبعد جمع بضعة مئات من المؤيدين أمام البرلمان الاثنين، تلعب النهضة الآن ورقة التهدئة. فالحركة تدعو إلى “حوار وطني” وتقدم تنظيم انتخابات تشريعية ورئاسة جديدة للخروج من الأزمّة.

ويمثل هذا موقفا براغماتيا كما يصفه المحلل السياسي سليم خراط قائلا إن تظاهرة الاثنين تظهر “فشل النهضة في حشد قاعدتها” و“فشلها في تشكيل قوة موازية في مواجهة الرئيس”.

ويتابع “كانت النهضة دائما على استعداد لتقديم تنازلات لأن الحزب مهووس ببقائه، وبطارده احتمال فرض حظر جديد عليه كما حصل في فترة الرئيس الراحل زين العابدين بن علي”.

وخلال عشر سنوات في السلطة، لم تنجح الحركة مطلقا في الحصول على الأغلبية المطلقة، الأمر الذي اضطرها إلى عقد تحالفات مع أحزاب ليبرالية في برلمان يعاني من التشرذم، وهذا يربك العديد من ناخبيها. فبين 2011 و2019، خسرت الحركة أكثر من مليون صوت.

وفي شوارع المدينة، يعبر إسماعيل مازيغ عن إحباطه. خلال الانتخابات الديمقراطية الأولى في تونس عام 2011،

حمل الكثير من التونسيين حركة النهضة مسؤولية تردّي الأوضاع السياسية والاجتماعية في بلادهم فهي التي فشلت في الاستجابة إلى تطلعات الشارع منذ توليها السلطة في أعقاب ثورة يناير 2011، وهو ما جعل الإجراءات الأخيرة للرئيس قيس سعيد والقاضية بإقالة رئيس الحكومة وتجميد أعمال البرلمان تحظى بدعم شعبي واسع، خاصة مع تفاقم سوء الحكم والفساد والشلل السياسي والركود الاقتصادي في البلاد.

تونس - تحت أشعة الشمس الحارقة ينفخ راضي الشويش بهدوء سيجارته جالسا مع عدد من زبائن المقهى في وسط العاصمة تونس. لكن ما إن يعبر عن تأييده لحركة النهضة حتى تنفجر عاصفة من الجدل السياسي. فعلى الحركة الإسلامية يصعب العديد من التونسيين غضبهم.

تعلو أصوات الجالسين ويتحد الخمسة ضد صاحب المقهى الستيني الذي يهيمونه بأنه “لا يفقه ما يقول”.

تظاهرة الاثنين تظهر فشل النهضة في حشد قاعدتها وفشلها في تشكيل قوة موازية في مواجهة الرئيس سعيد

كل هذا ينم عن سخط يشعر معه الشويش بالحزن. ويقول إنه مع تولى الرئيس كل السلطات “عدنا إلى أيام الدكتاتورية، النهضة حزب معترف به (...) حل ثانيا في انتخابات 2014 وتصدر النتائج في 2019”. وهو يرى أنه في حال وجود خلاف “يجب اللجوء إلى صناديق الاقتراع، فهي التي تقرر”.

قوافل جديدة تنضم إلى صفوف العاطلين في الجزائر

وحسب مصدر محلي فإن وقفة الفاعلين السياحيين في منطقة مرسي بن مهيدي أمام مبنى الدائرة (هيئة حكومية محلية) عبرت عن قلق أصحاب الفنادق ومراكز الاستقبال والمطاعم والمقاهي وأصحاب الخدمات السياحية، من قرار سيكبدهم خسائر جديدة ويحيل أعدادا جديدة من العاملين إلى صفوف البطالة.

وسجل نفس الانطباع في مدينة جيجل بشرق البلاد أين امتعض الشبان والناشطون الموسميون والمستثمرون من القرار الحكومي رغم الإجماع على وجهته في ظل الانتشار المرعب للموجة الثالثة من وباء كورونا، وفيما يملك الفاعلون الرسميون حظوظ الحصول على تعويضات حكومية بفضل جمعيات تدافع عنهم، فإن الآلاف من الشبان سيجدون أنفسهم للموسم الثاني على التوالي دون مصدر رزق كان يمثل بالنسبة إليهم دخلا مهما يعينهم على مواجهة الأعباء اليومية، لاسيما في ظل انخفاض القدرة الشرائية وارتفاع الأسعار.

كامل الخزينة العمومية، خاصة وأنهما تحملت عبء انتقادات شديدة جراء الاضرار التي لحقت بعدة فئات خلال الحجر الشامل المطبق العام الماضي.

أغلبية المؤسسات العاملة في القطاع السياحي قد تضررت من الوضع إفلاس أو تقليص عمالتها

وشكلت الاحتجاجات الاجتماعية الأخيرة في عدد من المدن والولايات أحد أوجه الغضب الشعبي المتفاقم، وتعد البطالة وظروف التشغيل على رأس موجة الغضب المذكور، مما يزيد من متاعب الحكومة التي تشن تحت قبضة تقلص المداخيل وتأثيرات الأزمّة الاقتصادية والصحية، وتاكل الرصيد من النقد الأجنبي.

الاستثمارات الحكومية وتقلص نشاط البناء والتشييد، وأن نحو 120 ألف عامل قد أحيوا على البطالة.

وذكر تقرير نقابية الوكالات والأنشطة السياحية أن أغلبية المؤسسات العاملة في القطاع قد تضررت من الوضع، وهي بين حالة إفلاس أو تقليص عمالتها، حيث ينتظر أن يلتحق نحو 40 ألف موظف بطوابير البطالة.

وجاء قرار الغلق ليدق إسفيناً آخر في نعش السياحة الموسمية التي كانت تشكل مصدر رزق للآلاف من الأفراد الذين يمارسون أنشطة موسمية خلال الصيف على الشواطئ، أو العاملين في مؤسسات سياحية، وبذلك يكون موسما صريحا للعالم الثاني على التوالي، الأمر الذي سيعزز صفوف البطالة.

وتبقى البطالة أكبر هاجس يؤرق الحكومات المتعاقبة في الجزائر بالنظر إلى أخطارها على الاستقرار الاجتماعي والسياسي في البلاد، ولذلك يتم تلافي إعلان الحجر الكلي من أجل عدم إقبال

مبنى دائرة مرسي بن مهيدي في أقصى الحدود الغربية للبلاد للتثديد بقرار غلق الشواطئ والمنزهات، والذي يرتقب أن يكبد هؤلاء خسائر جديدة تضاف إلى خسائر الصائفة الماضية.

وقررت الحكومة غلق الشواطئ والمنزهات السياحية مؤخرا في إطار حزمة تدابير جديدة بهدف الحد من انتشار الموجة الثالثة من الوباء، وهو ما أدى بشكل الي إلى انضمام قوافل جديدة إلى صفوف العاطلين ورفع مستويات البطالة في البلاد.

وتحدثت تقارير محلية عن ارتفاع نسبة البطالة إلى 20 في المئة خلال السنوات الأخيرة بسبب تأثيرات الأزمّة الاقتصادية ووباء كورونا، حيث لجأت الكثير من المؤسسات إلى تسريح عمالها كما وجدت أخرى نفسها في حالة إفلاس، كما هو الشأن بالنسبة إلى تلك الناشطة في قطاع البناء والبنية التحتية.

وحسب جمعية مقاولات فإن أكثر من سبعة آلاف مؤسسة قد أفلست خلال السنوات الأخيرة بفعل تراجع

الاجتماعية، خاصة وأن النشاط السياحي يعتبر مصدر دخل للكثير من العائلات وحتى المستثمرين السياحيين الذين احتجوا بحر هذا الأسبوع أمام مبنى حكومي محلي في ولاية تلمسان.

ونفذ ناشطون في القطاع السياحي في الأيام الماضية وقفة احتجاجية أمام



البطالة أحد أسباب موجة الغضب الشعبي

صابر بليدي

الجزائر - أفضى قرار غلق الشواطئ والمنزهات والمتخذ من طرف الحكومة الجزائرية مؤخرا إلى انضمام العمالة الموسمية إلى قوافل العاطلين عن العمل في البلاد، مما يزيد من حدة الأزمّة